## الفرع الأول: تعريف الاستثناءات الضريبية وأهدافها

بالنظر لما تحدثه الاستثناءات الضريبية من نقص مهم في الميزانية العامة للدولة، فإن انعكاساتها على هذه الأخيرة تكون مشابهة للآثار التي تخلفها النفقات العمومية على هذه الميزانية، لذا سميت **بالنفقات الجبائية**.

و تنحصر النفقات الجبائية المعمول بها في التدابير الضريبية التي تخرج عن نطاق النظام الضريبي المرجعي الذي يشمل مختلف الأنظمة الأساسية للضرائب المعروفة باسم" النظام العام ". وهكذا تشكل النفقات الجبائية فوارق يمكن معاينة حجمها بالمقارنة مع النظام المرجعي المعتمد.

ويتعلق الأمر هنا بوضع تقييم للنفقات الجبائية حتى تتم الاختيارات عن قناعة مع التمييز، في مجال النفقات العمومية، بين النفقات الجبائية والنفقات المالية، من خلال تعزيز المعلومات المتوفرة ووضعها رهن إشارة الجهات المختصة.

و على غرار العديد من الدول ( كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا و دول الاتحاد الأوروبي) تبنى المغرب مبدأ نشر المعطيات المتعلقة بالنفقات الجبائية كل سنة و ذلك بإدراج مسلسل تقييم هذه النفقات ضمن آلياته المتعلقة بتدبير السياسة المالية.

وهذا التقرير هو الثاني بعد التقرير الذي سبق إعداده سنة 2005. وقد تم إرفاقه بمشروع القانون المالي بهدف تأمين شفافية أفضل وخلق إطار ملائم للشروع في إصلاح النظام الضريبي المرتقب من طرف الحكومة و لاسيما الجانب المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على الدخل.

ويتضمن هذا التقرير، تقديما للتدابير الضريبية الاستثنائية ومراجعها القانونية وبيانا تقديريا لكلفتها تبعا لنوع الضريبة وحسب كل قطاع و كذا تقييما للانعكاسات الاقتصادية لبعض التدابير الاستثنائية.

الفهرس